



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

قراءة في موازنة العراق 2021 ومدى تطابقها مع استراتيجية الورقة البيضاء

محمد هاشم

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

قراءة في موازنة العراق 2021 ومدى تطابقها مع استراتيجية الورقة البيضاء

محمد هاشم *

المقدمة

كان الاقتصاد العراقي وما زال بحاجة ماسة لإجراء إصلاحات وتغييرات بنوية مهمة في المالية العامة بعد الأزمة الثلاثية التي تعرض لها، المتمثلة في الأزمة السياسية، والاقتصادية، والصحية، إذ اندلعت مظاهرات شعبية في محافظات وسط وجنوب العراق في شهر تشرين من عام 2019؛ نتيجة لتزدي واقع الخدمات وتفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية في البلاد، ومن ثم تفشي فايروس كورونا في العالم ودخوله إلى العراق في الشهر الثاني من عام 2020 ليكشف عن خلل كبير في واقع القطاع الصحي. وأثر فايروس كورونا بنحو كبير على أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب سياسيات الإغلاق التام التي اتبعتها الدول الصناعية المستهلكة للنفط الخام؛ مما أثر ذلك سلباً على الاقتصاد العراقي الذي يتصف بدرجة مرتفعة من الريعية حيث يشكل النفط (60%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتعتمد الموازنة العامة على إيرادات النفط بحدود (90%)، وشهد العام الذي انطلقت فيه استراتيجية الورقة البيضاء عدم وجود موازنة عامة؛ وذلك بسبب استقالة الحكومة؛ بسبب أحداث التظاهرات والمشكلات السياسية ومن ثم عجزها عن تقديم موازنة 2020 وذلك لكونها حكومة تسيير أعمال، وهذا ما جعل الحكومة الجديدة بقيادة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي تواجه أزمة سيولة في توفير الرواتب والنفقات الحاكمة الأخرى؛ مما دفعها لتقديم قانون الاقتراض بديلاً عن قانون الموازنة العامة، الذي اشترط مجلس النواب قبالة التصويت عليه أن تقدم الحكومة ورقة إصلاح مالي واقتصادي وهو ما فعلته في الشهر العاشر من سنة 2020 بتقديمها خطة إصلاح مالي واقتصادي أطلقت عليها تسمية "الورقة البيضاء"، وتعدّ موازنة 2021 هي خط الشروع لتنفيذ هذه الاستراتيجية، وفي هذه الورقة سنتعرف على مدى تطابق الموازنة العامة لسنة 2021 مع استراتيجية الورقة البيضاء انطلاقاً من التساؤل الآتي:

هل تضمنت مسودة الموازنة التي قدمتها الحكومة هذه الإصلاحات أم خلت منها؟

لماذا الورقة البيضاء؟

تعدّ الورقة البيضاء وما تضمنته من إصلاحات مالية واقتصادية نتيجة حتمية كان سيمر فيها الاقتصاد العراقي في يوم ما؛ بسبب تراكم المشكلات والأزمات المالية بعد عام 2003 لسوء الإدارة، وعدم الكفاءة في توزيع الموارد الاقتصادية، فضلاً عن الاعتماد شبه التام على النفط كمصدر رئيس للتمويل وتجاهل وعدم الاهتمام بالمصادر التمويلية الأخرى، مما جعل الاقتصاد العراقي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالعالم الخارجي وعرضة للأزمات بشكل دائم، كذلك أن قطاع النفط يولد حوالي (60%) من الناتج المحلي الإجمالي و (90%) من الصادرات، إلا أنه يشغل حوالي (3%) من قوة العمل⁽¹⁾؛ وبالتالي الاعتماد شبه التام على قطاع النفط ولذي ولد مشكلة البطالة والتي تنبثق عنها مشكلة الفقر حيث ووفقاً لدراسة أجرتها وزارة التخطيط بالتعاون مع اليونسكو بلغ معدل الفقر في البلاد (31.7%) وأن عدد الفقراء هو (11) مليون و(400) ألف فرد⁽²⁾، كذلك يعاني البلد من تدهور في القطاعات الاقتصادية الرئيسية وهما القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، إذ يساهم القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة⁽³⁾ (3.6%) فقط لسنة 2020، ولا يساهم القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلا بنسبة (5.7%) فقط لذات السنة أيضاً، إن هذه النسب المتدنية تكشف بوضوح الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي طيلة السنوات السابقة، كما أن هناك مشاكل كبيرة في قطاعات مهمة وحيوية تعاني من مشاكل عديدة وهي قطاعات الكهرباء والتعليم والصحة والتي تعتبر من القطاعات المهمة المؤثرة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتحقيق معدل نمو مقبول، وكذلك الحال للقطاع الخاص الذي يعاني من تشوهات كثيرة ونقص في القوانين والتشريعات التي تنظم عمله إذ لا يمكن بناء اقتصاد من دون وجود قطاع خاص وديناميكي، وبدون تحقيق إصلاحات رئيسية في هذه المجالات سيواجه البلد صعوبة متزايدة في بلوغ نمو مستدام منصف والحفاظ على مستوى المعيشة فيه⁽⁴⁾.

لقد استمرت عملية ترحيل الأزمات وعدم وجود خطة إصلاح مالي واقتصادي واضحة المعالم من قبل جميع الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003، وأن حكومة مصطفى الكاظمي التي تم تشكيلها في شهر أيار من سنة 2020، وجدت نفسها أمام تراكم كبير من المشكلات والتحديات

1. وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول اهداف التنمية المستدامة 2019

2. وزارة التخطيط بالتعاون مع منظمة اليونسكو، تقييم أثر جائحة كورونا على الفقر والفئات الهشة في المجتمع العراقي

3. الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط

4. World bank Group, Breaking Out of Fragility A Country Economic Memorandum for Diversification and Growth in Iraq.

التي تبحث عن حل لها ومنها مشكلة أساسية تتمثل بالملف الاقتصادي، وفي الجلسة الثانية لمجلس الوزراء في 12 / 5 / 2020 تم إصدار قرار بتشكيل خلية الطوارئ للإصلاح المالي، تتولى هذه الخلية وضع الحلول اللازمة لتحقيق الإصلاح المالي وتحسين أداء المؤسسات المالية⁽⁵⁾، والتي أعلنت في ما بعد عن تقريرها النهائي المتمثل في "الورقة البيضاء" وهي خطة اصلاح تمتد لمدة خمس سنوات ويكون تنفيذها على شكل مراحل، وإن الحزمة الأولى من تلك الإصلاحات يتم تضمينها في الموازنة العامة لسنة 2021. وتعد الورقة البيضاء خارطة طريق شاملة تهدف إلى الإصلاح الاقتصادي ومعالجة التحديات الصعبة التي تراكمت طيلة السنوات السابقة، ومن هذه التحديات التي تركز عليها الورقة هو المحور المالي المتمثل في اصلاح الموازنة العامة بشقيها الرئيسيين النفقات والايادات.

الإصلاح المالي في الورقة البيضاء

يعدّ إصلاح الموازنة العامة والوضع المالي للبلاد أهم المحاور التي وردت في استراتيجية الورقة البيضاء، ويأتي هذا من أهمية الموازنة العامة في النشاط الاقتصادي ودورها الكبير في تحقيق الاستقرار، إذ عانت الموازنة العامة طيلة السنوات السابقة من تشوه كبير واختلالات هيكلية واضحة، وأصبح من الضروري إجراء إصلاحات كبيرة في الموازنة وتحقيق مستوى عالٍ من الانضباط المالي، والاتجاه نحو الاستقرار المستدام حيث لا يمكن تحقيق نمو أو تنمية اقتصادية كبيرة من دون تحقيقه، وركزت الورقة في هذا المحور على ثلاثة جوانب وهما ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات، وجانب إصلاح أنظمة الإدارة المالية، وسنوضح أبرز ما تضمنته من خلال الآتي⁽⁶⁾:

أولاً: ترشيد النفقات

تضمن المحور الأول من إصلاحات الموازنة العامة عديد من الفقرات التي من شأنها ترشيد النفقات وخاصة النفقات الحاكمة منها، وقد تلخصت هذه الفقرات بما يأتي:

1. تقليص عجز الموازنة الأولية إلى نسبة مستدامة بمقدار (3%) من الناتج المحلي الإجمالي.
2. تخفيض نسبة فاتورة الرواتب والأجور من الناتج المحلي الإجمالي من (25%) إلى (12.5%) خلال ثلاث سنوات.

5. الأمانة العامة لمجلس الوزراء

6. الورقة البيضاء، التقرير النهائي لخلية الإصلاح المالي، تشرين الأول 2020

3. إعداد وإطلاق التخصيصات التشغيلية والاستثمارية على شكل فصلي.
4. إصلاح صندوق التقاعد وإيقاف تمويله من الموازنة العامة تدريجياً.
5. تخفيض إجمالي الدعم الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى (5%).
6. خفض الدعم المالي للشركات المملوكة للدولة بنسبة (30%) سنوياً.
7. تقليص دعم البطاقة التموينية.

ثانياً: زيادة الإيرادات

تضمن المحور الثاني من إصلاحات الموازنة العامة العديد من الفقرات التي من شأنها تعظيم الإيرادات وبشكل خاص الإيرادات غير النفطية، وقد تلخصت هذه الفقرات بما يأتي:

1. مراجعة دعم الوقود للشركات العامة.
2. تفعيل برنامج استرداد الأموال المهربة والمسروقة.
3. إصدار سندات وصكوك وطنية وعرضها للتداول العام بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي.
4. زيادة إيرادات الكمارك والضرائب بتحسين الإدارة والتحصيل.
5. مراجعة دعم الوقود للشركات العامة.
6. استحصال إيرادات الدولة من خلال الجباية وعقارات الدولة وغيرها.

ثالثاً: إصلاح أنظمة الإدارة المالية

تضمن المحور الثالث من إصلاحات الموازنة العامة على العديد من الفقرات التي من شأنها أن تعمل على رفع كفاءة وجودة نظام الإدارة المالية، وقد تلخصت هذه الفقرات بما يأتي:

1. تنفيذ إحصاء شامل لموظفي الدولة من أجل تطبيق نظام إلكتروني للموارد البشرية ومواءمة الرواتب والمخصصات الحكومية وفق المعايير الدولية.

2. وضع أسس موازنة مبنية على أساس البرامج (PBB).
3. دراسة سعر الصرف الحالي للدولار مقابل الدينار.
4. إعادة هيكلة الدين الحكومي المحلي.
5. إعادة النظر في تصميم وتمويل الموازنة الاستثمارية.

بناءً على تعدد المشكلات المالية التي تواجهها الحكومة العراقية ومنها ما ذكر آنفاً، تم إنشاء الورقة البيضاء على أساس اصلاح الوضع المالي، ولكن الورقة البيضاء تحتوي على بعض المشكلات ومنها، تعددت الجهات التي اعددت هذه الورقة، وأن الورقة تعتمد على تشريعات غير موجود أصلاً، كما يؤشر على هذه الورقة غياب الحلول الآتية.

الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2021

يعاني العراق من هشاشة مالية كبيرة طيلة السنوات السابقة؛ بسبب الإجراءات الحكومية غير المنضبطة وضعف أدواتها في الاستجابة لمتطلبات الاستقرار الاقتصادي، وعدم كفاءة الإدارة المالية من حيث التخطيط والتنفيذ والرقابة الأمر الذي يظهر بشكل واضح على المالية العامة في العراق من خلال الموازنة باعتبارها الأداة الأساسية للسياسة المالية. وما يؤشر على الموازنة العامة أيضاً الاختلال الهيكلي الكبير حيث تتوسع بالنفقات في أوقات أسعار النفط المرتفع، وضعف القدرة في الاستجابة لأسعار النفط المنخفضة مما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية بنحو دائم.

وتعدّ الموازنة العامة هي الأداة الرئيسة لتنفيذ خطة الإصلاح وضمنان وصولها إلى قطاعات الاقتصاد الحقيقي، وأن الاختبار الأول لتنفيذ استراتيجية الورقة البيضاء هي الموازنة الاتحادية لعام 2021، عن طريق نقل السياسات والمقترحات القابلة للتطبيق في الأجل القصير من حيز التنظير إلى حيز التنفيذ من خلال إدراجها في فقرات الموازنة العامة، وأرسلت الحكومة مسودة الموازنة العامة إلى مجلس النواب بتاريخ 29/12/2020، وقد بنيت الموازنة على أساس سعر نفط (42) دولار للبرميل الواحد ومعدل تصدير قدره (ثلاثة ملايين ومئتان وخمسون ألف برميل يومياً) بضمنها (مئتان وخمسون ألف برميل يومياً) عن كميات النفط الخام المنتج في إقليم كردستان، وعلى أساس سعر صرف (1450) دينار لكل دولار واحد⁽⁷⁾، ومن خلال الجدول الآتي سنوضح الإيرادات

7. مسودة قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2021

والنفقات التي تضمنتها مسودة موازنة 2021:

المبلغ (دينار)	الفقرات
73,010,925,000	الإيرادات النفطية
20,149,029,484	الإيرادات غير النفطية
93,159,954,484	مجموع الإيرادات
136,450,386,426	النفقات الجارية
27,755,619,729	النفقات الاستثمارية
164,206,006,155	مجموع النفقات
71,046,051,671	العجز المخطط

جدول (1) الإيرادات والنفقات في مسودة 2021

المصدر: مسودة قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2021

وعلى الرغم من تكرار التأكيد من السلطة التنفيذية على أن موازنة 2021 ستكون ذات انضباط مالي مرتفع وموازنة مختصرة ومتقشفة وتتضمن إصلاحات جوهرية في المالية العامة وتكون بمثابة قاعدة الانطلاق لتحقيق الإصلاح المالي، إلا أنها جاءت على العكس من ذلك بنفقات مالية كبيرة بلغت (164) ترليون دينار تقريباً، حيث سجل الإنفاق العام نمواً مقداره (23.3%) مقارنة مع الإنفاق العام لسنة 2019، وسيطرت النفقات الجارية على إجمالي النفقات حيث بلغت النفقات الجارية (136%) ترليون وبنسبة (83%) إلى إجمالي النفقات العامة، وبلغ حجم النفقات الاستثمارية (27) ترليون دينار وبنسبة (17%) إلى إجمالي النفقات أيضاً، أما في جانب الإيرادات فما يزال الاعتماد على النفط بدرجة كبيرة إذ بلغت الإيرادات النفطية المخططة (73) ترليون دينار وبنسبة (78%) إلى إجمالي الإيرادات العامة، بينما تساهم الإيرادات غير النفطية بمقدار (20) ترليون دينار وبنسبة (22%) إلى إجمالي الإيرادات العامة، وهو ما يؤشر استمرار الاختلال البنوي في الموازنة العامة، كما قدر عجز الموازنة بمبلغ (71) ترليون دينار، على أن يتم تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي.

ومن الملاحظات التي تسجل على موازنة 2021 هو استمرار ارتفاع النفقات العسكرية على الرغم من انتهاء معارك تحرير الأراضي العراقية من تنظيم داعش، إذ بلغت النفقات العسكرية (27) ترليون دينار وبنسبة (16 %) من إجمالي النفقات العامة، وتشمل هذه النفقات التشغيلية تسليح الجيش وهيئة الحشد الشعبي وجهاز مكافحة الإرهاب ووزارة الداخلية بجميع مؤسساتها الأمنية، مما يعني أن الملف الأمني ما زال يسيطر على النفقات العامة، دون الأخذ بالحسبان أن الموازنة في أوقات السلم تختلف أولوياتها كثيراً عن الموازنة في أوقات الحرب ومن الأفضل توجيه جزء من هذه النفقات نحو القطاعات الإنتاجية الأخرى التي تدعم النمو الاقتصادي.

انعكاسات الورقة البيضاء على موازنة 2021

تشير المادة (4/أولاً) من قانون الإدارة المالية على ضرورة ان تكون الموازنة العامة متطابقة مع البرنامج الحكومي⁽⁸⁾، وكما تم الإشارة إلى أن موعد انطلاق الإصلاحات المالية التي تضمنتها الورقة البيضاء هو موازنة 2021، فإن من المتوقع أن تتطابق الموازنة الاتحادية مع التفاصيل الأساسية والرئيسية في الورقة البيضاء، إذ يعتبر مشروع الموازنة هو المكان الأفضل لتمرير سياسيات الإصلاح من خلاله إلى الاقتصاد، وستعرف في هذا المحور على الإجابة على التساؤل التي طرحته هذه الورقة وهو هل انعكست إصلاحات الورقة البيضاء على موازنة 2021 أم حدث العكس من ذلك، ونبين ذلك من خلال الآتي:

أولاً: بلغ إجمالي العجز المخطط للموازنة العامة للسنة المالية 71 ترليون دينار، وأن نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 23.7 %، وهي أعلى بثمانية أضعاف النسبة المقررة في قانون الإدارة المالية والبالغة 3 %.

ثانياً: الاعتماد على الاقتراض الداخلي والخارجي في ردم فجوة تمويل عجز الموازنة، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع أقساط خدمة الدين السنوية، والتأثير على احتياطيات البنك المركزي حيث إن هذه الموازنة تتضمن خصم حوالات الخزينة لدى البنك المركزي العراقي بمقدار (47) ترليون دينار، وهذا مخالف لما جاء في الورقة البيضاء التي تنص على إعادة هيكلة الدين العام الداخلي، فضلاً عن مخالفته قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 الذي يحظر الإقراض المالي للحكومة.

ثالثاً: ارتفعت فقرة تعويضات الموظفين في موازنة 2021 بنسبة 25 %، على العكس؛ مما

8. قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (6) لسنة 2019.

ورد في الورقة البيضاء التي تؤكد على تخفيض فاتورة الأجور والرواتب، وذلك بسبب تضمين الموازنة التخصيصات المالية لأصحاب العقود والأجور اليومية في مجموعة من الوزارات والدوائر الحكومية، وهو مخالف لما تنص عليه الورقة البيضاء إذ أكدت على تخفيض فاتورة الأجور والرواتب.

رابعاً: وفيما يخص النفقات الاستثمارية بقي الاعتماد على الأسلوب القديم في التخصيصات الاستثمارية، ولم يتم إعادة النظر في الموازنة الاستثمارية وفق ما جاء في الورقة البيضاء على أساس عمر المشروع لمنع حصول تلكؤ في حال تأخر إقرار الموازنة، وبلغت النفقات الاستثمارية المخططة 27 ترليون دينار، وهو أقل من المبالغ المخصصة للاستثمار في الموازنات السابقة. وعدم وضع أهداف للاستثمار العام كجزء من الناتج المحلي الإجمالي كما ورد الورقة البيضاء.

خامساً: استمرار الدعم المالي المقدم لشركات القطاع العام عبر إعفائها من دفع الرسوم الكمركية للمواد الأولية ومكونات الاستيرادات.

سادساً: تغير سعر الصرف للدولار مقابل الدينار حيث كان السعر السابق 1190 ديناراً وفي مسودة موازنة 2021 تم تغييره إلى 1450 ديناراً، بهدف تمويل العجز، وتعزيز تنافسية الاقتصاد العراقي والمساهمة في تنشيط القطاعات الاقتصادية الأساسية، لكن كان من الأفضل أن يتم تغير سعر الصرف بشكل تدريجي؛ وذلك لكون الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل شبه كامل على الاستيراد؛ وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير وتنتج عنه آثار اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها.

سابعاً: أن تخصيصات الوزارات الداعمة للتنمية والنمو الاقتصاديين لم تكن بالمستوى المطلوب حيث بلغ حجم التخصيص لوزارة الزراعة 310 مليار دينار، بينما ما خصص لوزارة الصناعة والمعادن هو ترليون و173 مليار دينار.

ثامناً: نفقات البطاقة التموينية في موازنة 2020 تقدر بمبلغ (794) مليار دينار وهي أقل من نفقات البطاقة التموينية في موازنة 2019 التي كانت تقدر بمبلغ (1.5) ترليون دينار أي سجلت انخفاضاً مقداره (-47%)، وهذا الاجراء مطابق لما جاء في الورقة البيضاء التي تنص على تقليص دعم البطاقة التموينية⁽⁹⁾.

9. يتم المقارنة مع موازنة سنة 2019 وذلك لعدم وجود موازنة في سنة 2020، إذ تم الاعتماد على قانون الاقتراض في ذلك العام

جدول (2) مدى تطابق الموازنة العامة لسنة 2021 مع استراتيجية الورقة البيضاء

النتيجة	موازنة 2021	الورقة البيضاء
غير مطابق	موازنة بنود	موازنة أداء وبرامج
غير مطابق	نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي 23.7 %	نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي 3 %
غير مطابق	ارتفعت فاتورة الأجور والرواتب	تخفيض فاتورة الأجور والرواتب
غير مطابق	الاستمرار في الاقتراض الداخلي	هيكله الدين العام الداخلي
غير مطابق	الاستمرار في تمويل صندوق التقاعد	إصلاح صندوق التقاعد وإيقاف تمويله من الموازنة العامة
مطابق	تغير سعر صرف الدولار مقابل الدينار	دراسة سعر صرف الدولار مقابل الدينار
غير مطابق	لم يتم إعادة النظر وتم الاستمرار وفق النهج السابق	إعادة النظر في تصميم وتمويل الموازنة الاستثمارية
غير مطابق	لم تحدث زيادة واضحة وبقي الاعتماد الأكبر على النفط*	زيادة إيرادات الضرائب ⁽¹⁰⁾ والكمارك
غير مطابق	لم يتم التركيز على دعم القطاع الخاص بشكل واضح	دعم وتنشيط القطاع الخاص
مطابق	اصدار سندات وطنية للجمهور	العمل على إصدار سندات وطنية للجمهور
مطابق	تم تخصيص مبلغ لتنفيذ إجراءات استرداد الأموال المسروقة	تفعيل برنامج استرداد الأموال المسروقة والمهربة
غير مطابق	لم تبدأ الحكومة بتنفيذ هذا المشروع	إقامة الهياكل والنظم الرسمية لتطبيق الفيدرالية المالية
غير مطابق	لم يتحقق ذلك في مسودة الموازنة	انشاء نظام دعم قائم على أساس الجدارة والأداء للمؤسسات
غير مطابق	لم يتم مراجعة دعم الوقود للشركات العامة	مراجعة دعم الوقود للشركات العامة
مطابق	انخفاض المبالغ المخصصة للبطاقة التموينية	تقليص دعم البطاقة التموينية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة

10. تضمنت الموازنة فرض ضريبة دخل على رواتب الموظفين والمتقاعدين لكن فيما بعد تم إلغاؤها بالاتفاق مع البرلمان، وذلك بسبب الازدواج الضريبي وكذلك فإن قانون ضريبة الدخل ينص على أن المتقاعدين غير مشمولين بفرض ضريبة الدخل.

الخاتمة

تعتبر موازنة 2021 موازنة توسعية بنحو كبير وهي الأكبر من حيث الحجم وكذلك من حيث نفقاتها الجارية وأيضاً حجم العجز المخطط فيها بالمقارنة مع جميع الموازنات العامة منذ تأسيس الدولة العراقية، كما أنها ما زالت موازنة بنود وليست موازنة برامج وأداء لتقوم بتسهيل عملية الإصلاح الاقتصادي، إذ كان من المفترض أن تكون موازنة 2021 تتطابق وتتلاءم مع ما جاء في خطة الإصلاح المالي والاقتصادي "الورقة البيضاء" التي أطلقتها خلية الطوارئ للإصلاح المالي وتبنتها الحكومة برنامجاً اقتصادياً لها وألزمت نفسها في تنفيذها عبر مراحل تمتد ما بين (3-5) سنوات، لكن حدث العكس حيث شهدت موازنة 2021 انحرافاً كبيراً عن ما تضمنته استراتيجية الورقة البيضاء، إذ كانت أغلب فقرات الموازنة تختلف عن ما جاء في الورقة البيضاء من إصلاحات مالية وهذا يعطي تصور مبكر وواضح عن إمكانية فشل الورقة البيضاء بسبب غياب الجدوية والإصرار في تطبيق حزمة إصلاحات حقيقية وواضحة تكون كفيلة بتحقيق الانضباط المالي والاستقرار الاقتصادي، إذ من الواضح الاستمرار في اعداد موازنات توسعية غير منضبطة من الناحية المالية، والذي ربما سيعمق الازمة مستقبلاً، بسبب العجز المرتفع فيها والذي يمول عن طريق الاقتراض والذي بدوره سيعمق أزمة المديونية، وكان الأجدر بالحكومة وعلى اعتبار أنها حكومة مؤقتة لحين إجراء انتخابات مبكرة أن لا تلزم نفسها بخطة إصلاح طويلة أو متوسطة الأجل، بل أن تتبنى خطة إصلاح قصيرة الأمد تكون أكثر واقعية وقابلة للتنفيذ من خلال ترشيد النفقات العامة وإلغاء الإنفاق غير الضروري في الكثير من المفاصل والبنود، وأيضاً السيطرة على المنافذ الحدودية والعمل على جباية أجور الكهرباء والماء وكذلك القضاء على الفساد في الضريبة وهي خطوات قصيرة الأمد تستطيع الحكومة أن تقوم بها، وأخيراً لا بد أن تأخذ الجهات المعنية بهذا الملف وصانعي القرار عند وضع أي خطة إصلاح مالي واقتصادي بنظر الحسبان الظروف المحيطة في المشكلة وفهم أسبابها حتى يتمكن واضعو الحلول من وضع سياسات ومقترحات أكثر ديناميكية وقابلة للتنفيذ بصورة واقعية وحقيقية.